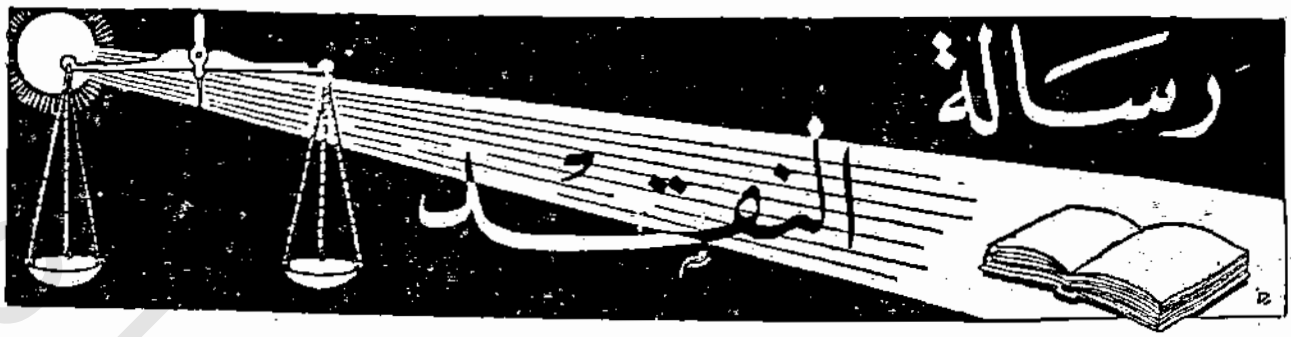

النحو والنحاة

بين الأزهر والجامعة

للأستاذ محمد عرفة

كتاب ألفه الأستاذ محمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية فى مناقشة كتاب « إحياء النحو » للأستاذ ابراهيم مصطفى المدرس بكلية الآداب . وقد بحث الكتاب فيما أشكل من مسائل النحو وأبهم من علله وأسبابه

وقد أراد مؤلفه أن ينشر منه فصل معانى الاعراب بمناسبة ما دار فى الرسالة من جدل حول معانى الاعراب

معانى الاعراب

يرى مؤلف « إحياء النحو » أن بينه وبين من تقدمه من النحاة خلافاً فى حركات الاعراب ؛ فهم يرون أن هذه الحركات اجتلبها العامل وليست تدل على شىء من المعانى ؛ فالاعراب حكم لفظى خالص يتبع لفظ العامل وأثره ، وليس فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر لها فى تصوير المفهوم

أما هو فيرى أن حركات الاعراب دالة على معان ، وأنه قد استكشف أصلاً عظيماً وهو أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى وأنه رأى أن الضمة علم الاسناد وأن الكسرة علم الاضافة ، وأما الفتحة فهى الحركة الخفيفة عند العرب يلجأون إليها إذا لم تكن بهم حاجة إلى أن يبينوا أن الكلمة مسند إليها أو مضافة . أنظر كتاب إحياء النحو ص ٢٢ و٤١ و٤٨ و١٩٤ تر المؤلف قد وضح طريقه وهو أن المتقدمين جعلوا الاعراب حكما لفظياً ، وأن علاماته لا تدل على معنى ، وأنه قد هدى إلى معان لعلامات الاعراب خفيت على النحويين . وهذا عمل جليل وابتكار وإبداع لو تم له

ومشايعة المؤلف على هذا الرأى ظلم عظيم للنحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ؛ وإن من غمط النحاة حقهم ، ومن ظلم تاريخ النحو أن ننسب إلى النحاة أنهم كانوا يرون أن علامات الإعراب لا تدل على معنى ولا تؤثر فى تصوير المفهوم . وإننا إذا شايعنا المؤلف على هذه الفكرة رأى سكان الأقطار العربية ومن يأتون بعدنا أننا لم نفهم النحو ، وأن مصر تدرس النحو وتقرأه فى كتب المتقدمين والمتأخرين ولا تفهم أقوالهم الواضحة فتعزو إليهم ما لم يقولوه

وأنا أبادر إلى بيان رأى النحاة فى علامات الإعراب وأقرر أنهم جميعاً — لا مستثنياً أحداً — يرون أن الحركات علامات على معان تركيبية ؛ وأنهم قرروا أن الضمة علم الفاعلية ، وأن الفتحة علم المفعولية ، وأن الجر علم الاضافة ، وأنه لا فرق بين ما ذهب إليه الأستاذ من أن الحركات أعلام على معان ، وما ذهب إليه النحاة . وأنا أؤكد للأستاذ المؤلف أنه ما من نحوى واحد ذهب إلى أن الإعراب حكم لفظى خالص وليس فى علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر فى تصوير المفهوم ، وإنى أتحدى — وأنا أقصد ما أقول — من يخالفنى أن يقيم الدليل على ما يقول

إن علماء النحو جميعاً يرون أن الحركات دوال على معان وقد صرحوا به تصريحاً جلياً

أليسوا قد ذكروا فى سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئاً يقرأ (إن الله برىء من المشركين ورسوله) بالجر فقال : معاذ الله أن يكون بريئاً من رسوله . اقرأ (إن الله برىء من المشركين ورسوله) بالرفع ؛ فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام ، فإذا حركت بالجر أدى إلى كفر ، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه . فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الإعراب لا تدل على معنى ولا أثر فيها لتصوير المفهوم ؟

أليسوا يذكرون أن أبا الأسود سألته ابنته : ما أحسن السماء يا أبت (برفع أحسن وجر السماء) فقال : نجومها . فقالت : لا أريد هذا أنا أتعجب من حسنها . فقال : ماهكذا تقولين ، قولي ما أحسن السماء (بفتح أحسن ونصب السماء) هل كانوا يحكون هـذا ويتداولونه فى كتبهم وهم يرون أن الحركات لا تدل على معنى فى لغة العرب ؟

أليسوا قـد عرفوا العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ؟ أليس ما حكوه من قول ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فضلة أجز ولا تقس

كان كافياً لأن ينبـه المؤلف إلى أنهم يعتقدون أن علامات الاعراب دوال على المعانى ؟ فالبيت معناه أن الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية ؛ فان كان هناك موضع تميز فيه الفاعل عن المفعول بغير العلامة فأعط كل واحد منهما علامة الآخر ما دام لا يلتبس ككسر الزجاجُ الحجرَ فانه معلوم هنا الكاسر من المكسور . أليسوا قد ذكروا أن الأصل فى الأسماء الاعراب وعللوا ذلك بأنها هي التي تتعاور عليها المعاني المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية الخ ؟ أليسوا عند تفسير القرآن أو الشعر يعربونه أولاً ثم ينزلون المعنى على حسب هذا الاعراب ويعربونه إعراباً آخر فينتظم نظاماً آخر ثم ينزلون المعنى على حسب هذا النظم ؟

وذلك كقوله « إنما يخشى الله من عباده العلماء » بالنصب ، والمعنى عليه أن الذين يخشون الله هم العلماء ، وعلى القراءة التى ترفع لفظ الجلالة وتنصب العلماء يكون المعنى لا يخشى الله أحداً إلا العلماء

إن النحو كله مبنى على أن حركات الاعراب دوال على معان تركيبية مقصودة من الكلام ، ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو ولا آراء المفسرين ولا آراء علماء العربية فى تفسير الشواهد والقصائد من الشعر

فاذا لم يقنعك هذا دليلاً على أن علماء النحو يعتقدون أن علامات الاعراب دوال على معان ، فسنأخذ فى بيان أصرح ، وسننقل لك من كلامهم ماهو أوضح

قال الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل فى ص ٣٠ فى بحث المعرب والمبنى : « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست . فالتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيداً ، وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمراً . ولما كان الاسم لا يغنى عنه في إفادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كأن يقال في النهى عن كليهما ومدح عمرو وعن الأول فقط ، ولك مدح عمرو ، وعن المصاحبة مادحاً عمرا . فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم . هذا ما اختاره فى التسهيل »

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل للزمخشرى فى ص ٧٢ من الجزء الأول :

« والاعراب الابانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها . ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيدٌ عمرٌو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ؟ ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب . ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرا ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر

فإن قيل فأنت تقول ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى وتقتصر فى البيان على المرتبة ، قلت هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما . ولو ظهر الاعراب فيهما أو فى أحدهما ، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير »

وقال الزمخشرى فى المفصل ص ٧١

« القول فى وجوه إعراب الأسماء »

« هى الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى ؛ فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا : وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له . والحال والتمييز

والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان ، والاسم فى باب إن والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ، ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول

والجر علم الاضافة ، وأما التوابع فهى فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة »

وقال ابن يعيش فى شرحه ص ٧٢ :

« وجوه الاعراب . يريد بها أنواع إعراب الأسماء التى هى الرفع والنصب والجر ، لأنه لما كانت معانى المسمى مختلفة : تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافاً إليها كان الاعراب المضاف إليه مختلفاً ليكون الدليل على حسب المدلول عليه .. وقوله (وكل واحد منها علم على معنى) يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علمٌ على معنى من معانى الاسم التى هى الفاعلية والمفعولية والإضافة. ولولا إرادة جعل كل واحد منها علماً على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها ؛ ثم قال فالرفع علم الفاعلية فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدأ لمشاركته فى الإخبار عنه ، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس ؛ فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول الذى يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً أو مفعولاً »

كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى صريح في أن النحاة جعلوا الاعراب حكماً لفظياً خالصاً ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً فى تصوير المفهوم . وكلام النحاة صريح لا لبس فيه أيضاً فى أن الاعراب حكم معنوى وأنهم يرون أن الحركات دوال على معان وبينوا كل معنى ، وكل حركة تدل عليه ، والنحو كله مبني على ذلك لا يمكن أن نفهم قواعدهم ، ولا أن نفهم اللغة العربية إلا على ذلك ، وهو من الوضوح بحيث لا يخفى على مبتدئ فى تعلم النحو بله الدارسين له والمتخصصين فيه

ليت شعري ، ماذا نفهم فى هذا الموقف المحير ، موقف الأستاذ من نصوص المتقدمين فى هذه المسألة ؟ أنفهم أنه فاته وجه الصواب فيها ، وهو من وقف حياته على دراسة النحو ، ووقف سبع سنين من عمره فى بحث هذه المسائل ؟

أم أفهم أن المؤلف لم يخف عليه وجه الصواب فى هذه المسألة عند النحويين ولكنه نَفَسَهُ عليهم وأغرم بالتجديد ، فرمهم علمهم وتجاهل هذه النصوص التى تتكرر فى كل كتاب

إنني حاولت نفسى على فهم ذلك ، ولكن منعنى أن الأستاذ ابراهيم حجة ثبت وهو كما يقول الدكتور طه حسين فى المقدمة (له أمانة فى الرأى والنقل جميعاً)

على أن هذا البحث الشخصى لا يعنينا فسواء علينا أكان هذا أم ذاك ، إنما الذى يعنينا هو أن ننصف شيوخ العربية وقد كاد يظلمهم بعض من تربوا فى حجورهم وتثقفوا على أيديهم ، وأن نُنير تاريخ علم العربية . فإن كنت قد بلغت بعض ذلك فجدود ساعفت ؛ وبحسبى أن أؤدى فى هذا الكتاب ديناً فى عنقى لقوم راحوا وخلفوا هذه الثروة العلمية فى النحو والصرف واللغة والبلاغة جمال ذى الأرض كانوا في الحياة ، وهم

بعد الممات جمال الكتب والسير

محمد عرفة

تاريخ الأدب العربى

للأستاذ أحمد حسن الزيات

الطبعة السادسة

فى حوالي ٥٠٠ صفحة من القطع المتوسط

يعرض تاريخ الأدب العربى منذ نشأته إلى اليوم

فى صورة قوية تحليلية رائعة

ثمنه عشرون قرشاً ويطلب من إدارة الرسالة

ومن لجنة التأليف ومن سائر المكاتب

طبعت بمطبعة الرسالة بشارع المهدى رقم ٧